حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

٣

الوحدة الثالثة

الاجتهاد والتقليد

أخي الطالب: يُتوقع منك بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١ تُبيِّن حكم الاجتهاد والتقليد.

٢ تُعدِّد شروط الاجتهاد.

٣ تَذكرَ آداب الفتوى لكلٍّ من المفتي والمستفتي.

٤ تُميِّزَ بين الخلاف السائغ والخلاف غير السائغ.

٥ تُبيِّنَ سببَ وقوع الخلاف في المسائل الفقهية.

عناصر الوحدة:

الاجتهاد:

تعريفه - حكمه - شروطه - أنواع المجتهدين.

التقليد:

تعريفه - حكمه - أنواعه.

الفتوى:

تعريفها - حكمها - شروط المفتي وآدابه - آداب المستفتي - مواقف العلماء من الفتوى.

الخلاف الفقهي:

أقسامه - أسبابه - الموقف من المذاهب الفقهية.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

حلول
اون لاين
hulul.online
رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

أولاً: الاجتهـــاد

تمهيد

يُقال: لكل مجتهد نصيب، ويقال: كل مجتهد مصيب.

لكل مجتهد نصيب عبارة صحيحة، فكل من بذل جهداً وتعب فلا بد أن يجد ثمرة لذلك، وأما كل مجتهد مصيب فعبارة خاطئة فقد يصيب المجتهد وقد يخطئ

تعريف الاجتهاد

بذل الجهد بالنظر في الأدلة لمعرفة الحكم الشرعي.

مثاله: مسألة اشتراط الطهارة لصحة الطواف، اختلف العلماء فيها، وعمل المجتهد باختصار: أن يجمع أقوال العلماء وأدلتهم ويتأملها بدقة، وينظر في سلامة كل دليل؛ هل هو حديث صحيح أو ضعيف؟ وهل دلالته على هذا القول قوية أو ضعيفة؟ ثم يوازن بين الأدلة ويأخذ بالأرجح منها.

حكم الاجتهاد

الاجتهاد فرض كفاية[1]؛ لأن المسائل التي تحتاج إلى اجتهاد واستنباط من الكتاب والسنة كثيرة جدًّا، سواء أكانت من المسائل المستجدة أو غيرها، والأمة بحاجة إلى معرفة الحكم الشرعي فيها، ولا يتحقق ذلك إلا بالاجتهاد وفق الشروط الشرعية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب كما هو مقرر في علم أصول الفقه. قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]. والمراد بقوله تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾: العلماء.

حلول اون لاين
hulul.online

شروط الاجتهاد

الشرط الأول: أن تكون المسألة مما يسوغ فيها الاجتهاد.

ويخرج بهذا الشرط المسائل التي لا يسوغ فيها الاجتهاد، وهي:

١. المسائل المجمع عليها عند أهل السنة والجماعة؛ كمسائل التوحيد والعقيدة، وأن الطهارة شرط لصحة الصلاة، وأن الصلوات الخمس واجبة، وأن الظهر أربع ركعات، وأن في كل ركعة سجدتين و.. إلخ وهي مسائل كثيرة جدًّا.

٢. المسائل التي لم ينعقد فيها إجماع ولكن ظهر فيها الدليل بجلاء وتبين ضعف استدلال القول الآخر فوجب المصير فيها

---

(١) ومعنى فرض كفاية: أي إذا قام به من يكفي سقط الإثم عن البقية.

إلى النص ولا يسوغ فيها الاجتهاد والمخالفة؛ كتحريم ربا الفضل، ومشروعية المسح على الخفين.

الشرط الثاني: أن يكون المجتهد ثقة في دينه؛ ومعنى كونه ثقة في دينه:

١. أن يكون مسلمًا.

٢. أن يكون عدلاً في أقواله وأفعاله؛ فيقصد باجتهاده في الأدلة معرفة حكم الله تعالى في هذه المسألة بالدليل متجردًا عن اتباع الهوى.

٣. أن يكون ظاهره الاستقامة، واتباع السنة، والبعد عن المعصية.

الشرط الثالث: أن يكون ثقة في علمه؛ أي علمه بشرع الله تعالى فتتوافر فيه الصفات الآتية:

١. أن يكون مدركاً للأدلة الشرعية وهي (الكتاب والسنة – وفق فهم السلف الصالح – والإجماع والقياس). وخصوصًا فيما يتعلق بآيات وأحاديث الأحكام.

٢. أن يكون لديه المقدرة على معرفة الصحيح من الضعيف من الأحاديث والآثار.

٣. أن يكون لديه المقدرة على استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة فيكون ملمًّا بقواعد الاستدلال (كقاعدة: الأمر يقتضي الوجوب. وقاعدة: النهي يقتضي التحريم..إلخ).

٤. أن يكون ملمًّا بدلالات الألفاظ؛ كالعام والخاص والمطلق والمقيَّد والمجمل والمبيَّن.

٥. أن يكون عارفًا بالناسخ والمنسوخ، ومواقع الإجماع.

حلول الحلول اون لاين hulul.online

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك بيِّن فائدة توفر كل صفة من الصفات السابقة في المجتهد.

الصفة	فائدتها للمجتهد
إدراكه للأدلة الشرعية	معرفة الحكم الشرعي
معرفة الصحيح من الضعيف	معرفة ما يمكن الأخذ به من الأدلة من عدمه
القدرة على استنباط الأحكام	استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها
الإلمام بدلالات الألفاظ	معرفة دلالات الألفاظ على المعاني المقصودة منها فيستطيع معرفة الحكم
معرفة الناسخ والمنسوخ	معرفة الناسخ فيعمل به ومعرفة المنسوخ فيتركه

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

أنواع المجتهدين

ينقسم المجتهدون إلى قسمين؛ مجتهد مطلق، ومجتهد جزئي.

أما المجتهد المطلق: فهو الذي يمكنه الاجتهاد في جميع أبواب الفقه.

والمجتهد الجزئي: هو الذي يمكنه الاجتهاد في بعض الأبواب الفقهية أو باب واحد أو مسألة واحدة، فبعض المجتهدين يستطيع الاجتهاد في مسائل العبادات، لكنه لا يستطيع النظر والاجتهاد في المسائل المالية أو النوازل المالية المعاصرة.

أجر المجتهد

إذا تحرى المجتهد الحق والبحث عن القول الراجح بدليله؛ فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد.

والدليل: حديث عمرو بن العاص ﷺ عن النبي ﷺ: «إذا حَكَمَ الحاكمُ فاجتهدَ ثم أصابَ فله أجرانِ، وإذا حَكَمَ فاجتهدَ ثم أخطأَ فلَهُ أجرٌ»[1].

نشاط

٣

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: «خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ، فَتَيَمَّمَا صَعِيدًا طَيِّبًا، فَصَلَّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ ....»[2].

● أكمل هذا الحديث من مصادره، وبين علاقته بموضوع الاجتهاد.

عن أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه قال: خرج رجلان في سفر؛ فحضرت الصلاة؛ وليس معهما ماء؛ فتيمّما صعيدًا طيبًا فصليا ثم وجدا الماء في الوقت، فأعاد أحدهما الوضوء والصلاة؛ ولم يعد الآخر، ثم أتيا رسول الله – صلى الله عليه وسلم - فذكرا ذلك له؛ فقال للذي لم يُعد: ((أَصبت السنة؛ وأجزأتك صلاتك))؛ وقال للذي توضأ وأعاد: ((لك الأجر مرتين))

في هذا الحديث اجتهد الصحابيان في حكم وجود الماء؛ بعد الصلاة بالتيمم؛ فأحدهما رأى أنه قد أدى ما عليه؛ وأما الآخر فرأى وجوب الإعادة؛ وقد أقرهما النبي على فعلهما

(١) رواه البخاري رقم (٧٣٥٢). ومسلم برقم (١٧١٦).
(٢) رواه أبو داوود رقم (٣٣٨)، ورواه الحاكم في المستدرك رقم (٦٣٢) وقال: صحيح على شرط الشيخين،وصححه الألباني في صحيح أبي داود رقم (٣٣٨).

حلول
حلول لايف
hulul.online
رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

ثانياً: التقليد

تعريف التقليد: الأخذ بقول عالم من غير معرفة الدليل.

والمقلد ليس بعالم لأن العالم هو الذي يعرف الحق بالدليل.

حكم التقليد: الصحيح أن التقليد المطلق لأحد من العلماء في كل ما يقوله محرم؛ لأن الواجب اتباع الكتاب والسنة لقول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩ ﴾ [النساء: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّي عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ١٠ ﴾ [الشورى: ١٠].

وقال تعالى: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ٦٩ ﴾ [النساء: ٦٩].

ويجوز التقليد عند الحاجة، ومن صور الحاجة:

١. العامي الذي لا يفهم الأدلة ولا يستطيع النظر فيها، فهذا يجوز أن يقلد من يثق في علمه وورعه.

٢. طالب العلم الذي يستطيع الاجتهاد في بعض المسائل، ولكنه لا يستطيع الاجتهاد في المسائل الأخرى، أو أنه يستطيع الاجتهاد لكن ضاق عليه الوقت والمسألة لا تحتمل التأجيل، فيجوز له تقليد من يثق في دينه وورعه وعلمه.

أنواع التقليد: التقليد نوعان: عام وخاص.

النوع الأول: التقليد العام. وهو تقليد أحد المذاهب الفقهية في كل مسائل الفقه. كمن يقلد المذهب الشافعي فهو يأخذ به في كل المسائل دون النظر في الأدلة، أو يكون قادرًا على النظر والاجتهاد في الأدلة، لكنه لا يأخذ به إذا خالف المذهب.

النوع الثاني: التقليد الخاص. وهو تقليد العالم في مسألة؛ كمن احتاج إلى معرفة حكم مسألة فاتصل بعالم فأخذ بقوله.

حلول
hulul.online
رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

ثالثاً: أحكام الفتوى

تعريف الفتوى: هي الإخبار عن حكم شرعي عن دليل، لمن سأل عنه.

حكم الفتوى

الأصل في الفتوى أنها فرض كفاية. فيجب أن يكون في الأمة من يبينون أحكام الشريعة ويفتون الناس في أمورهم الخاصة والعامة. قال الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [التوبة: ١٢٢].

وإذا سئل العالم عن مسألة وهو يعلم الصحيح فيها بالدليل ولا يوجد مؤهل للفتوى غيره فإنه يجب عليه أن يبين الحكم فيها ولا يسعه السكوت لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «من سُئِلَ عن علمٍ فكَتَمَهُ أَلجَمَهُ الله بلجامٍ من نارٍ يومَ القيامة»[1].

أما الحديث المشتهر: «أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار» فإسناده ضعيف[2].

ومع ذلك فينبغي أن يتورع العالم عن الفتوى عند وجود غيره من المفتين، إلا أن يكلف بها دون استشراف، أو لا تحصل الكفاية بغيره من المفتين.

وقد كان السلف يتورعون فيها ويتدافعونها؛ لأنهم يخشون الوقوع في الخطأ في المسائل المستجدة أو التي لم يقفوا فيها على دليل ظاهر.

شروط المفتي

١. أن يكون ثقةً في دينه. وهو المسلم المعروف بعدالته واستقامته وورعه وتحريه لمعرفة الحق بدليله، متجردًا عن الهوى، وإذا كان غير مُلِمٍّ بالمسألة المسؤول عنها توقف.

٢. أن يكون ثقة في علمه. فيكون لديه المقدرة على معرفة الراجح بالدليل، ولا يجيب عن مسألة إلا بعلم، ويتحرى القول الراجح بدليله.

٣. أن يفهم السؤال فهمًا دقيقًا حتى يمكنه الإجابة عنه إجابة صحيحة. فإن كانت المسألة مما يحتاج إلى توضيح من أهل الاختصاص الطبي أو المالي مثلًا؛ لكون المسألة من النوازل (المسائل المستجدة) لم يفت بها حتى يتصورها تصورًا صحيحًا.

---

(١) رواه أحمد برقم (٧٥٧١) وأبو داود برقم (٣٦٥٨) والحاكم في المستدرك برقم (٢٤٤) ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه الدارمي برقم (١٥٩).

٣. أن يفهم السؤال فهمًا دقيقًا حتى يمكنه الإجابة عنه إجابة صحيحة. فإن كانت المسألة مما يحتاج إلى توضيح من أهل الاختصاص الطبي أو المالي مثلًا؛ لكون المسألة من النوازل (المسائل المستجدة) لم يفت بها حتى يتصورها تصورًا صحيحًا.

نشاط

● بالتعاون مع مجموعتك بيِّن الخطأ الذي قد يقع فيه المفتي عند عدم توفر كل شرط من الشروط السابقة.

الشرط	الخطأ المتوقع عند عدم توفر الشرط
ثقة في دينه	إذا لم يكن المجتهد ثقة في دينه؛ فلن يتورع عن الكذب أو الإفتاء بغير علم؛ فيضل الناس
ثقة في علمه	وهذا قد يضل ويُضل الناس بغير علم، فلا يمكنه معرفة الحكم الشرعي في مسألة من المسائل
فهم السؤال	إذا لم يفهم السؤال فلن يستطيع التوصل للحكم الشرعي الصحيح

آداب المفتي

من الآداب المتعلقة بالمفتي:

١. أن يحتسب الأجر عند الله تعالى فيما يقوم به من عمل صالح وبذل الشيء الكثير من وقته في بيان أحكام الشريعة للناس.

٢. أن يحرص ما أمكن على ذكر الدليل على فتواه، فتكون الفتوى جوابًا وتعليمًا للمستفتي والسامع.

قال ابن القيم رحمه الله: «ينبغي للمفتي أن يذكر دليل الحكم ومأخذه ما أمكنه من ذلك، ولا يلقيه إلى المستفتي ساذجًا مجردًا عن دليله ومأخذه»[١].

٣. أن لا يتردد أبداً أن يقول: لا أدري. فيما لا يعلم حتى لو كان على ملأ من الناس.

قال الإمام مالك: سمعت محمد بن عجلان يقول: «إذا أخطأ العالم (لا أدري) أصيبت مقاتله»[٢].

---

(١) إعلام الموقعين (٦/٤٩).

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٢/٨٤٠ وبدائع الفوائد (٣/٢٧٦)

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

٤. الصبر على المستفتي.

فالمفتي قد يتعرض لسوء أدب من المستفتي، أو إطالة في تفاصيل لا حاجة لها، أو غير ذلك.. فيوطن المفتي نفسه على الهدوء والتحلي بالصبر، وسعة الصدر، والبعد عن الانفعال، أو التذمر من السائلين.

٥. أن يكون المفتي منتبهًا للآثار التي تترتب على الفتوى من مصالح ومفاسد، ومنتبهًا للمقاصد غير الحسنة من بعض السائلين.

٦. أن يفتي بلفظ النص الشرعي من الكتاب أو السنة إذا تيسر ذلك.

قال ابن القيم رحمه الله: «ينبغي للمفتي أن يفتي بلفظ النص مهما أمكنه فإنه يتضمن الحكم والدليل مع البيان التام.. وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا سئلوا عن مسألة يقولون: قال الله كذا، قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل رسول الله ﷺ كذا، ولا يعدلون عن ذلك ما وجدوا إليه سبيلاً قط»[1].

آداب المستفتي

من الآداب التي ينبغي أن يتحلى بها المستفتي:

١. أن يقصد باستفتائه معرفة مراد الله تعالى فيما أشكل عليه ليعمل به حتى لو خالف هواه.

٢. أن يبحث عن الأوثق عنده من العلماء في العلم والورع.

ومن أخطاء بعضهم: أنه يبحث عن الفتوى الأسهل من كلام العلماء، أن يسأل كل من قابله حتى لو كان المستفتى عاميًّا، والصواب أن يبحث عن الثقة تحرِّيًا للقول الصحيح بالدليل.

٣. الحرص على معرفة الدليل ما أمكن.

قال الله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل: ٤٤].

الحلول اون لاين
hulul.online

نشاط

- اكتب سؤالًا شرعيًّا تبحث عن فتوى فيه، واسأل أحد العلماء مراعيًا في ذلك آداب الاستفتاء.

السؤال: بعض الناس يقولون عندما أصلي العشاء لا بد أن أصلي ثلاث ركعات، ركعتين ثم أصلي ركعة ويسمون الأولى (الشفع) والأخيرة (الوتر) هل ما قالوه صحيح؟ وكيف توجهونني؟

الجواب: هذا مستحب، وليس واجب ويسمى هذا الوتر فيستحب للمؤمن والمؤمنة الإيتار كل ليلة بعد صلاة العشاء ويستمر إلى طلوع الفجر

آداب الفتاوى الهاتفية

من أكثر الوسائل التي يستفتي الناس من خلالها اليوم هو الهاتف، وهذه بعض الآداب المتعلقة بالاستفتاء الهاتفي:

١. اختصار السؤال؛ فبعض المستفتين إذا اتصل بالهاتف على الشيخ يطيل فيما لا حاجة له؛ كالترحيب والسؤال عن الحال، وربما ذكر تفاصيل في السؤال لا حاجة إليها في بيان الحكم. والمقصد من الاختصار حفظ وقت المفتي، وحتى يتمكن من الإجابة على أكثر عدد من الأسئلة.

٢. اختيار الوقت المناسب عادة، وإذا كان المستفتي محتاجًا للاتصال في الأوقات غير المناسبة فيكتب سؤاله برسالة نصية، أو يكتب رسالة يسأله عن مناسبة الوقت للاتصال.

٣. إذا كان السؤال عن أمر متصل بفعل المعصية أو مما يستحيى من التصريح به فبدلًا من أن يقول: فعلت كذا وكذا، يقول: رجل حصل له كذا وكذا. وعليه أن ينتقي العبارة المناسبة، والإشارة إلى المعنى المفهوم دون التصريح.

٤. إذا كان المتصل امرأة، فتحرص على الاقتصار على قدر الحاجة، والبعد عن التوسع في الحديث.

مواقف العلماء من الفتوى

كان الصحابة ﷺ في الفتوى على ثلاثة أقسام: مكثرون، ومتوسطون، ومقلون. كما ذكرهم ابن القيم رحمه الله، فأكثر الصحابة فتوى سبعة: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبدالله بن مسعود، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر، وعائشة أم المؤمنين، وزيد بن ثابت ﷺ أجمعين.

ولم يخل عصر من وجود المفتين من أهل العلم إلى يومنا هذا، ونظراً لأن الفتوى هي بيان لحكم الله تعالى في المسألة، فقد عظَّم العلماء شأن الفتوى والحذر من التعجُّل فيها، ومن ذلك:

١- قال ابن مسعود ﷺ: من أفتى الناس في كل ما يستفتونه فهو مجنون».

٢- قال حصين الأسدي: إن أحدكم ليفتي في المسألة لو وردت على عمر بن الخطاب ﷺ لجمع لها أهل بدر.

٣- ذكر أبو عمر بن عبد البر عن ابن عيينة وسحنون: أجسر الناس على الفتيا أقلهم علمًا.

٤- كان مالك بن أنس ﷺ يقول: من أجاب في مسألة فينبغي من قبل أن يجيب فيها أن يعرض نفسه على الجنة أو النار، وكيف يكون خلاصه في الآخرة.

٥- قال سحنون: أشقى الناس من باع آخرته بدنياه، وأشقى منه من باع آخرته بدنيا غيره.

٦- قال بعض العلماء: من حرص على الفتوى وسابق إليها، وثابر عليها، قل توفيقه واضطرب في أمره، وإن كان كارهًا لذلك، غير مختار له، ما وجد مندوحة عنه وقدر أن يحيل بالأمر فيه إلى غيره كانت المعونه له من الله أكثر والصلاح في جوابه وفتاويه أغلب.

٧- قال بشر الحافي: «من أحب أن يسأل فليس بأهل أن يسأل»اهـ.

٨- قال ابن القيم عن شيخه ابن تيمية في إنكاره على من يفتي وهو ليس أهلًا للفتوى: «وكان شيخنا رحمه الله شديد الإنكار على هؤلاء فسمعته يقول: قال لي بعض هؤلاء: أُجعلت محتسبًا على الفتوى؟ فقلت له: يكون على الخبازين والطباخين محتسب ولا يكون على الفتوى محتسب»[1].

الفتوى العامة والفتوى الخاصة:

الفرق بين الفتوى العامة والفتوى الخاصة هو أن الفتوى العامة هي التي يكون الجواب عنها متعلقاً بعامة الناس في البلد، وهذه قد ربطها الملك - حفظه الله - بسماحة مفتي عام المملكة، فلا يسوغ سؤال غيره عن ذلك، ولا يجوز لمن يتصدر للفتوى أن يجيب على الاستفسارات التي تتعلق بها أمور عامة في البلد، لئلا يؤدي ذلك إلى تذبذب الناس بين الفتاوى، ولأن ذلك غالباً مرتبط بما يتخذه ولي الأمر من قرارات وتنظيمات.

والفتوى الخاصة هي التي يكون الجواب فيها متعلقاً بالسائل فقط، كسؤاله عما يتعلق بأمور عباداته أو معاملاته أو تعاملاته مع الآخرين، فهذه يسأل الشخص من يثق في علمه ودينه ممن تنطبق عليه شروط المفتي وآدابه.

معلومة إثرائية:

تتنوع مصادر إجابة السائل في المملكة العربية السعودية التي أذن لها بالفتوى في المسائل الخاصة، فمن ذلك:

- الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء وفروعها المنتشرة في مناطق المملكة.
- الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء.
- وسائل التواصل الرسمية مع المفتين، مثل برامج الإفتاء في التلفزيون والإذاعة: كبرنامج نور على الدرب، وسؤال على الهاتف، والهاتف المجاني لإجابة السائل في الحج والعمرة التابع لوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد.

(١) إعلام الموقعين (٦/١٣١).

رابعاً: الخلاف الفقهي

اتفق الفقهاء على مسائل كثيرة جدًّا حتى ألف العلماء كتبًا في المسائل المتفق عليها ومن ذلك: كتاب الإجماع لابن المنذر، ومراتب الإجماع لابن حزم، والإفصاح لابن هبيرة.

ومن أمثلة المسائل المتفق عليها: أن صلاة الفجر ركعتان، ركوعًا واحدًا وسجدتين، ومشروعية جهر الإمام بالقراءة، وهكذا ..

واختلف الفقهاء في مسائل كثيرة جدًّا، وهذه المسائل المختلف فيها منها ما ظهر فيها القول الراجح بجلاء، ومنها ما هو محل خلاف قوي.

أقسام الخلاف

الخلاف قسمان:

الأول: اختلاف تنوُّع:

وأمثلته كثيرة ومنها: الاختلاف في صفة الإقامة فمنهم من يجعلها إحدى عشرة جملة، ومنهم من يجعلها كالأذان سبع عشرة جملة. وكلا الصفتين ثابت عن النبي ﷺ. فالأول صواب والآخر صواب.

ومن أمثلته: اختلاف صفة دعاء الاستفتاح، وصلاة الخوف، واختلاف القراءات في القرآن الكريم.

ويكثر هذا النوع من الخلاف بين أقوال السلف في تفسير القرآن فالبعض يفسر الشيء بمعناه والآخر بلازمه. كتفسير الرحمة في بعض الآيات، فمن السلف من فسرها بالمطر، ومنهم من فسرها بلازمه وهو إنبات الأرض وكثرة العشب.

وهذا النوع من الخلاف ليس بمذموم وإنما يكون مذمومًا في حال البغي بظلم بعضهم بعضًا.

ومن ذلك حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت رجلاً قرأ آية سمعتُ من النبي ﷺ خلافها فأخذت بيده، فأتيت به رسول الله ﷺ فأخبرته، فعرفت في وجهه الكراهة، فقال: «كلاكما محسن فلا تختلفوا؛ فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»[1].

وقال الله تعالى: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ﴾ [آل عمران: ١٩].

الثاني: اختلاف تَضَادٍّ:

بأن يقول بعض العلماء بالوجوب في مسألة، ويقول آخرون بالجواز مثلاً.

واختلاف التضاد نوعان:

---

(١) رواه البخاري رقم (٣٤٧٦).

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

أ. خلاف سائغ: وهو الخلاف في المسائل الاجتهادية.

وهي المسائل التي اختلف فيها أهل العلم من أهل السنة والجماعة ولكل استدلال معتبر. ومن أمثلته: جلسة الاستراحة في الصلاة، وكيفية الإشارة بالسبابة في التشهد، وصلاة تحية المسجد في وقت النهي، وهل الماء ينقسم إلى قسمين أو ثلاثة؟ واختلافهم في تحديد آخر وقت صلاة العشاء هل هو بانتصاف الليل أو بطلوع الفجر؟ واختلافهم في حكم صيام يوم الشك هل هو واجب أو جائز أو محرم؟ ونحو ذلك.

وهذا النوع أمثلته كثيرة جدًّا. وهو الذي يقول فيه أهل العلم: لا إنكار في مسائل الاجتهاد وإنما النصح والبيان؛ لأن مع كلا الطرفين دليل.

وهذا النوع من الخلاف غير مذموم، وإنما يكون مذمومًا عند البغي كالسب والشتم والعداء والبغض بينهم. كما سبق في اختلاف التنوع.

ب. خلاف غير سائغ:

ويكون في حالين:

الحال الأولى: فيما أجمع عليه أهل العلم من أهل السنَّة والجماعة.

ومن أمثلته: توحيد الله في ألوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته، وإثباتها كما أثبتها الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان نبيّه ﷺ إثباتًا يليق بجلاله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تكييف، والإيمان بأركان الإيمان الستة وأركان الإسلام الخمسة، وأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق وأن الجنة حق والنار حق، وأن الإيمان: قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأن الظهر أربع ركعات، وأن في كل ركعة سجدتان، وأن الطهارة شرط لصحة الصلاة، ومشروعية صلاة الوتر وقيام الليل.

الحال الثانية: إذا حدث الخلاف بين العلماء في مسألة، ثمَّ تبيَّن الصحيح من الخلاف بجلاء تام، لصحة الدليل، وصراحته، وبلوغه للجميع، وعمل عامة أهل العلم به، فيكون الخلاف حينئذ خلافاً شاذاً، يسوغ الإنكار فيه.

ومن أمثلة الأقوال الشاذة التي يسوغ الإنكار فيها: القول بجواز ربا الفضل، والقول بحل المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول، بمجرد العقد من الثاني، والقول بأنَّ الاعتكاف جائز في غير المسجد.

معلومة إثرائية:

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «.. وكيف يقول فقيه: لا إنكار في المسائل المختلف فيها والفقهاء من سائر الطوائف قد صرحوا بنقض حكم الحاكم إذا خالف كتابًا أو سنة وإن كان قد وافق فيه بعض العلماء. وأما إذا لم يكن في المسألة سنة ولا إجماع وللاجتهاد فيها مساغ لم تنكر على من عمل بها مجتهدًا أو مقلدًا.

والمسائل التي اختلف فيها السلف والخلف وقد تيقنا صحةَ أحد القولين فيها كثير مثل كون الحامل تعتد بوضع الحمل .. وأن المسح على الخفين جائز حضرًا وسفرًا، وأن السنة في الركوع وضع اليدين على الركبتين دون التطبيق، وأن رفع اليدين عند الركوع والرفع منه سنة .. إلى أضعاف أضعاف ذلك من المسائل» اهـ.

أسباب اختلاف الفقهاء

يمكن تحديد أهم أسباب الخلاف بين العلماء في المسائل الاجتهادية في الآتي:

السبب الأول: عدم بلوغ الدليل لبعض العلماء في المسألة.

السبب الثاني: عدم ثبوت الحديث عند بعض العلماء، وثبوته عند آخرين؛ فمن رأى أن إسناده صحيح أو حسن احتج به، ومن رأى أنه ضعيف لم يحتج به.

السبب الثالث: أن يكون الدليل قد بلغه ولكنه منسوخ أو مخصوص أومقيد، ولم يعلم بعض العلماء بذلك.

السبب الرابع: اختلاف الفهم بين العلماء لدلالة النص المحتج به من الكتاب أو السنة.

السبب الخامس: الخلاف في أصول وقواعد الاستدلال؛ كخلافهم في تخصيص النص العام بقول الصحابي.

وقد ألف شيخ الإسلام ابن تيمية كتابا بعنوان (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) وذكر فيه أكثر من عشرة أعذار للأئمة في عدم أخذ العالم بالدليل في المسألة إذا جانب فيها الصواب.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

نشاط

- بالتعاون مع مجموعتك وبالرجوع إلى أحد كتب الفقه: استخرج مثالاً واحداً لأحد أسباب اختلاف العلماء.

فقد اختلف الفقهاء في مراد الشارع من لفظ (القرء) في قوله تعالى: (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) فلفظ (القرء) مشترك بين الطهر والحيض فاختلف العلماء في عدة المطلقة أتكون بالحيض أم بالأطهار ؟ فذهب الحجازيون منهم إلى أن عدة المطلقة ثلاثة أطهار وذهب العراقيون إلى
أنها ثلاث حيضات ، فهذا خلاف فى دلالة اللغة أو اللفظ

- ارجع إلى كتاب (رفع الملام عن الائمة الاعلام)، واختر منه ثلاثة أسباب لاختلاف العلماء غير ما ذكر هنا، واقرأها على زملائك.

.....
.....
.....
.....

عدم معرفة بدلالة الحديث
اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره
أن يكون الحديث قد بلغه وثبت عنده لكن نسيه

يمكن تلخيص الموقف الصحيح لطالب العلم من هذه المذاهب الفقهية في النقاط الآتية:

١. أنها مدارس يتدرج فيها طالب العلم، حتى يصل إلى معرفة الحق بدليله، وقد رتب الفقهاء لطلاب العلم سلمًا ومنهجًا يسيرون فيه فوضعت كتب للمبتدئين وللمتوسطين وللمنتهين.

٢. طلب العلم من خلال المذاهب الفقهية جائز، وطلب العلم على طريقة أهل الحديث (أي متون أحاديث الأحكام وشروحها) جائز كذلك، فكلها وسائل للتعلم، والأكمل لطالب العلم الجمع بين الطريقتين.

٣. ضرورة التمسك في دراسة الفقه وتدريسه بمنهج الاستدلال (مصدر التلقي) عند أهل السنة والجماعة. ويمكن أن يتحقق ذلك في دراسة المتون الفقهية وفق الطريقة الآتية:

أ- فهم عبارة المؤلف ودليله.

ب - إذا كان الراجح بخلافه أخذ به مع بيان دليله والجواب على استدلال القول المرجوح بعيدًا عن النيل من صاحب القول المرجوح.

وهكذا ينبغي على الشيخ أن يربي طلابه على هذه المنهجية في طلب العلم: ربطهم بالدليل وحفظ حق العلماء والاعتذار لهم، وقد سار على هذا المسلك كثير من العلماء المعاصرين وعلى رأسهم سماحة الشيخ عبدالعزيز ابن باز، وسماحة الشيخ محمد بن عثيمين رحمهما الله.

٤. الانتساب إليها مباح بشرط عدم التعصب، كمن ينتسب إلى قبيلة أو مدينة ونحو ذلك.

قاعدة: لا إنكار في مسائل الاجتهاد

إذا كانت المسألة مما يسوغ فيها الاجتهاد بين أهل السنة والجماعة، وليست من مواطن الإجماع (كمسألة حكم تحية المسجد هل هي سنة أم واجبة؟) فإنك لاتنكر على من خالفك فالجميع مقصده اتباع الحق وكل له دليله ويرى أن قوله هو الراجح، وإنما يبقى النصح والبيان، فتكون القاعدة: (لا إنكار في مسائل الاجتهاد وإنما النصح والبيان).

وبعض العلماء يقول: لا إنكار في مسائل الخلاف، وهذا غير صحيح والصواب ما تقدم.

معلومة إثرائية:

هل الاختلاف رحمة؟

يتناقل الناس هذه العبارة (اختلاف أمتي رحمة) حتى يأخذوا بالأرفق لهم من أقوال العلماء، ظنًّا منهم أنه حديث، والصواب أنه ليس بحديث، ومعناه غير صحيح فإن الرحمة في الاتفاق وليس في الاختلاف.

قال ابن حزم رحمه الله في كتابه الإحكام في أصول الأحكام (٥/ ٦٤): «وقد غلط قوم فقالوا: الاختلاف رحمة».

وقال الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة (١/ ٧٦ ح ٥٧): «اختلاف أمتي رحمة: لا أصل له. ولقد جَهِد المحَدِّثون في أن يقفوا له على سند فلم يوفقوا..» ونقل المناوي عن السبكي أنه قال: «وليس بمعروف عند المحدثين، ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع» اهـ.

ج1: حكم الاجتهاد: الاجتهاد فرض كفاية على الأمة
الدليل: قوله تعالى: (ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) سورة النساء
ج2: الشرط الأول: أن تكون المسألة مما يسوغ فيها الاجتهاد
الشرط الثاني: أن يكون المجتهد ثقة في دينه
الشرط الثالث: أن يكون ثقة في علمه

تقويم

س١: بيِّن حكم الاج

س٢: للاجتهاد ثلاثة شروط، عدِّدها إجمالاً.

س٣: اذكر أنواع التقليد، مع التوضيح لكل نوع.

س٤: ما الدليل على أن الفتوى فرض كفاية؟

س٥: ما الآداب التي ينبغي للمفتي مراعاتها؟

س٦: ما الآداب التي ينبغي للمستفتي أن يتحلى بها؟

س٧: من خلال دراستك لأقسام الخلاف: ميِّز بين الخلاف السائغ والخلاف غير السائغ.

س٨: مثل بمثال واحد لكل مما يأتي:

أ- مسألة مجمع عليها عند أهل السنة والجماعة.

ب- مسألة لم ينعقد فيها إجماع ولكن ظهر الدليل فيها بجلاء.

ج- اختلاف في مسألة فقهية غير مذموم.

د- اختلاف غير سائغ.

ج3: التقليد العام: وهو تقليد أحد المذاهب الفقهية في كل مسائل الفقه؛ كمن يقلد المذهب الشافعي.؛ فهو يأخذ به في كل المسائل دون النظر في الأدلة؛ أو يكون قادرا على النظر والاجتهاد في الأدلة. لكنه لا يأخذ به إذا خالف المذهب
التقليد الخاص: وهو تقليد العالم في مسألة؛ كمن احتاج إلى معرفة حكم مسألة فاتصل بعالم فأخذ بقوله

وهو الخلاف فيما أجمع عليه أهل العلم من أهل السنة والجماعة: مثل القول بأن القرآن الكريم كلام الله تعالى منزل غير مخلوق؛ وأن الجنة حق والنار

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

ج4: قوله تعالى: (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون) سورة التوبة

ج5: أن يحتسب الأجر عند الله تعالى فيما يقوم به من عمل صالح؛ وبذل الشيء الكثير من وقته في بيان أحكام الشريعة للناس

أن يحرص ما أمكن على ذكر الدليل على فتواه؛ فتكون الفتوى جواباً وتعليماً للمستفتي والسامع

ألا يتردد أبدا أن يقول لا أدري؛ فيما لا يعلم حتى لو كان على ملأ من الناس

الصبر على المستفتي

ان يكون المفتي منتبها للآثار التي تترتب على الفتوى من مصالح ومفاسد

أن يفتي بلفظ النص الشرعي من الكتاب أو السنة إذا تيسر

ج6: أن يقصد باستفتائه معرفة مراد الله تعالى فيما أشكل عليه؛ ليعمل به حتى لو خالف هواه

أن يبحث عن الأوثق عنده من العلماء في العلم والورع

ج7: الخلاف السائغ: هو الخلاف في المسائل الاجتهادية؛ وهي المسائل التي اختلف فيها أهل العلم من أهل السنة والجماعة

الخلاف غير السائغ: ويكون في حالتين

فيما أجمع عليه أهل العلم من أهل السنة والجماعة

إذا حدث الخلاف بين أهل السنة والجماعة في مسألة؛ ثم تبين الصحيح من الخلاف بجلاء تام، لوضوح الدليل وبلوغه للجميع؛ فيكون الاختلاف حينئذٍ مذموما ويشرع فيه الإنكار

الحرص على معرفة الدليل ما أمكن

ج8: أ- مثل: توحيد الله تعالى في ألوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته؛ وإثباتها كما أثبتها الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان نبيه إثباتا يليق بجلاله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تكييف

ب- مثل: كون الحامل تعتد بوضع الحمل؛ وأن الربا حرام؛ وأن المتعة حرام؛ وأن النبيذ حرام؛ وأن المسلم لا يقتل بكافر

ج- ويكون في المسائل الاجتهادية مثل: تحية المسجد بعد طلوع الفجر فقد ذهب أكثر أهل العلم إلى كراهية التنفل قبلها بغير سنتها ، ودليلهم في ذلك ما رواه أبو داود من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال "ليبلغ شاهدكم غائبكم لا تصلوا بعد الفجر إلا سجدتين" والحديث حسن

وذهب الشافعية وبعض الحنابلة وجماعة من المحققين من أهل العلم مثل ابن تيمية وابن القيم والشوكاني وغيرهم كثير؛ إلى جواز صلاة التحية وغيرها من ذوات الأسباب